



نضال الشعب

يوم الشهيد الفلسطيني

النضال الشعبي: الشهداء وسلم فخر لشعبنا وعنوان الحرية والفداء
والنضال المستمر، وهم الشهداء على إرهاب الاحتلال وجرائمه

العدد رقم (171)

دورية أسبوعية شاملة تصدر عن جبهة النضال الشعبي الفلسطيني

الآثين 2026/1/12

ضمانات الحفاظ على وحدة الأرض والشعب بالمرحلة الثانية

إلى دائم، ومدخلاً لتقسيم وفصل قطاع غزة، وسيفتح الباب أمام طرح خطة انتقالية أخرى للضفة الغربية معزل عن غزة، وربما سنكون أمام وضع أسوأ مما كنا عليه في مواجهة صفقة القرن.

المؤشر الثاني والمهم، والضمانة الثانية، ارتباط هذه العودة مع بدء المرحلة الثانية، مع توفر جدول وسقف زمني للانسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة، لأنه بدون انسحاب قوات الاحتلال الإسرائيلي من قطاع غزة لا يمكن ضمان عدم استمرار تقسيم قطاع غزة إلى منطقة شرقية وغربية، بل يؤكد مجدداً أن هدف فصل قطاع غزة وتقسيمه ما زال هو المحرك الرئيس لسياسة تنبهاو في التعامل مع قطاع غزة، مع الحرص على التصعيد العسكري والعودة للحرب، مع التحذيرات المعلنة لضرب لبنان وإيران.

تسليم حماس لسلاحها وإنهاء سيطرتها على قطاع غزة، بقدر ما هو مطلب دولي، هو أيضاً مطلب فلسطيني لإنهاء معاناة شعبنا الذي دفع ثمناً باهظاً من مقدراته البشرية والاقتصادية، وأعادته إلى استحضار النكبة الأولى في ذاكرته الجمعية، ارتباطاً بإنجاز ذلك مع دخول قوة الاستقرار الدولية، المختلف لغاية الآن على مهامها ودورها، وما هي الصلاحيات المناطة بها: هل هي قوة سلام أم قوة قتالية لفرض الأمن؟ ونقطة الحسم في ذلك قرار مجلس الأمن الذي حدد مهامها وصلاحياتها، لكن الأهم من كل ذلك دور مؤسسة الأمن الفلسطينية والشرطة الفلسطينية الشرعية في ضبط الأمن، وإنفاذ القانون، والتنسيق مع قوة الاستقرار الدولية.

المؤشر الثالث هو التزام الربط بالمرحلة الانتقالية لقطاع غزة، وهو ما تعمل عليه القيادة الفلسطينية مع خطة أيضاً في الضفة الغربية بتوافق دولي وعربي وإسلامي، تستهدف وقف الأعمال الأحادية الإسرائيلية من إجراءات الضم وتوسيع الاستيطان، وعنق المستوطنين المنظم والمحمي من جيش الاحتلال، علاوة على رفع الحصار عن المدن والقرى الفلسطينية وعن بعضها البعض، ووقف مصادرة الأموال الفلسطينية وإعادةها إلى خزينة الدولة بما يمكن الحكومة من النهوض بمسؤولياتها تجاه القطاعات الحيوية الاقتصادية والاجتماعية.

إن الموقف الدولي، بما في ذلك موقف الإدارة الأمريكية المتمسك بالسلطة الوطنية الفلسطينية، ورفض الإجراءات الرامية إلى تقويضها وانهاؤها، رغم أهميته السياسية كموقف معلن، إذا لم يترافق مع ضغط على تنبهاو وحكومة التطرف والإرهاب التي يرأسها لوقف هذه السياسات والإجراءات، تبقى دعوات وإعلانات لا قيمة فعلية لها، ولدى هذه الدول الوازنة، وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية، من الوسائل ما يكفي لإرغام تنبهاو على القيام بذلك.

إن الرهان على الموقف الدولي لوحده لا يشكل ضماناً أكيدة لمنح تقسيم وفصل قطاع غزة عن الضفة، دون خطوات عملية ملموسة تؤكد حضور الشرعية الفلسطينية بقوة مؤسساتها الفاعلة: منظمة التحرير الفلسطينية، ووزارات الحكومة الفلسطينية في قطاع غزة، وتصعيد المقاومة الشعبية السلمية وتطوير أشكال وأساليب عملها في مواجهة الاحتلال والاستيطان وعنق المستوطنين.

المعلومات المتدفقة والمتواترة خلال الأيام القليلة الماضية توجي أن حالة المراوحة في قرار الإدارة الأمريكية بالانتقال إلى تطبيق المرحلة الثانية من قرار مجلس الأمن 2803، الذي قبلناه على علته الكثيرة، لوقف المقتلة والإبادة الجماعية والقتل جوعاً لشعبنا في قطاع غزة.

وقد عزز هذه المصادقة في التوجه والقرار الإعلان عن تكليف السيد نيكولاي ملادينوف رئيساً للمجلس التنفيذي لمجلس السلام، الذي سترأسه الرئيس ترامب، مع عدد من قادة دول العالم، تعبيراً عن اهتمام والتزام العالم بوقف الحرب وبدء مسار سياسي يؤدي إلى ضمان الأمن والسلم في المنطقة عبر إنهاء الاحتلال وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة. السيد ملادينوف ذو مصداقية دولية وفلسطينية، وقد عمل مبعوثاً للسلام للأمين العام للأمم المتحدة، في العراق، ومن ثم في فلسطين، وخلال عمله في فلسطين، ومن موقعه في الأمم المتحدة، كان منحازاً للشرعية الدولية وملتزمًا بما تملبه عليه واجباته المهنية دون انحياز أو تقصير في تحمل مهامه

ومباشرة لأعماله التقى مع تنبهاو رئيس وزراء دولة الاحتلال، وكذلك مع نائب الرئيس الفلسطيني السيد حسين الشيخ، الذي دون شك خلف انطباعاً إيجابياً عن فهمه لدوره وبما يمكن ضمان تنفيذ دقيق وأمين لخطة الرئيس ترامب التي تحولت إلى قرار مجلس الأمن.

ما يستتبع ذلك من الانتقال للمرحلة الثانية، سواء بالإعلان عن تشكيل مجلس السلم برئاسة ترامب منتصف الشهر الجاري، والمشاورات المكثفة التي تجريها القيادة الفلسطينية مع الإدارة الأمريكية والوسطاء العرب في تشكيل اللجنة التكنوقراط الإدارية لإدارة قطاع غزة خلال المرحلة الانتقالية الممتدة لمدة عامين حسب قرار مجلس الأمن.

لكن ما يهم التأكيد عليه هو التمسك الحازم للقيادة الفلسطينية ليس بمن يشكّل وكيف ستشكّل اللجنة ومن يعلن عنها، وهو بالأساس شأن فلسطيني - فلسطيني، وأيضاً كيفية تشكيلها، وكيف ستكون علاقة هذه اللجنة العضوية بالحكومة الفلسطينية الشرعية سياسياً وقانونياً وإدارياً ومالياً وأمنياً، ارتباطاً بأن عملها لفترة انتقالية محددة بقرار أممي.

وثانياً دورها الإداري بتطبيق القوانين والتشريعات الفلسطينية النافذة، وستعتمد بالأساس على وزارات ومؤسسات الحكومة الفلسطينية التي ما زالت تعمل في قطاع غزة دون انقطاع منذ عام 1994 ولغاية الآن، رغم انقلاب حركة حماس وسيطرتها على قطاع غزة منذ عام 2007.

العلاقة العضوية مع حكومة دولة فلسطين والربط الإداري والقانوني والسياسي والأمني هي المؤشر الأول على وحدة الأرض والنظام السياسي الفلسطيني، والولاية القانونية والسياسية لدولة فلسطين على الأرض الفلسطينية والشعب الفلسطيني، وعلى العودة التدريجية للسلطة الوطنية الفلسطينية لحكم قطاع غزة على قاعدة سلطة واحدة، وقانون واحد، وسلاح شرعي واحد.

عدم الوضوح في هذه العلاقة والربط ما بين اللجنة الإدارية والحكومة سيحوّل ما هو انتقالي

افتتاحية
العدد

شرعية القوة.. الاستغلال الإسرائيلي وسبل المواجهة

بقلم: د. فريد اسماعيل

وانضمامها لاتفاقيات ابراهيمية، ما أخرج جزءاً من العالم العربي من معادلة الصراع. عمل ترامب من خلال « صفقة القرن » التي صيغت وفق معادلات القوة الإسرائيلية على تهميش الحقوق الفلسطينية وتحويل الصراع مع إسرائيل الى نزاع ثنائي فلسطيني إسرائيلي بعيداً عن البعد العربي الأشمل. وإسرائيل اليوم تعمل خلال فترة ترامب على هندسة اقليمية تقوم على رسم ترتيبات أمنية وسياسية طويلة المدى، بدمج نفسها في المنطقة عبر مشاريع تكامل اقتصادي وأمني بما يشمل احتمالات تطبيع مع دول كسوريا ولبنان قبل أي تغيير محتمل في السياسة الأمريكية.

أهداف السياسة الأمريكية المتفائلة من كل الضوابط واضحة. لكن، هل يمكن الحد من استغلال إسرائيل لهذه السياسة والتمدد في المنطقة العربية! الجواب، نعم إذا ما توافرت لدى الدول العربية شروطها هي في مجملها غائبة بسبب هشاشة النظام العربي والفجوة بينه وبين شعوبه. أول تلك الشروط، تعزيز الموقف العربي الموحد والذي من شأنه فرض قوة تفاوضية مؤثرة تمكنه من وضع خطوط حمراء أمام أي محاولات إسرائيلية لاستغلال الدعم الأمريكي. وتفعيل دور جامعة الدول العربية كان يمكن أن يساهم في صياغة سياسات جماعية أكثر صرامة تجاه التطبيع غير المشروط. لكن كل ذلك يبقى في دائرة الآمال بسبب الانقسامات وتشظي مواقف هذه الدول.

ومن اهم شروط المواجهة ايضا تمكين الشعب الفلسطيني اقتصادياً وسياسياً ودعم المؤسسات الوطنية وتعزيز صمودها وحضورها. لكن على عكس ذلك، لم تعمل الدول العربية حتى على تفعيل شبكة الأمان المالي للسلطة الفلسطينية التي تتعرض لحصار مالي خانق، وهي آلية اقترتها القمم العربية لتقديم دعم مالي دوري للسلطة خصوصاً عند احتجاز إسرائيل لأموال المقاصة أو عند الأزمات، لضمان قدرة السلطة على دفع الرواتب وتغطية الالتزامات الأساسية تجاه شعبنا الفلسطيني. ولكن رغم اقرارها منذ زمن ليس بقصير لم يتم تفعيلها بشكل منتظم، وغالبا ما بقيت مجرد قرار سياسي غير ملزم.

كذلك، فإن هناك العديد من الأوراق التي يمكن للعالم العربي استثمارها لدى الجانب الأمريكي للحد من التغول الإسرائيلي كالضغط عبر أدوات اقتصادية كالتلويح بأوراق الطاقة والتجارة.

بالمحصلة، فإن الحل لا يكون بمواجهة واشتد مباشرة ولا بالخضوع ولا بالخطابات الشعبوية الرنانة، وإنما بإعادة صياغة الموقف العربي إذا ما توافرت الإرادة ليكون أكثر استقلالية، مع استخدام أدوات اقتصادية ودبلوماسية ذكية، وبناء تحالفات جديدة تقلل من قدرة إسرائيل على استغلال السياسة الأمريكية لصالح تمددها في المنطقة، وتقديم الدعم المالي لفلسطين من خلال تفعيل شبكة الأمان المالي للسلطة بشكل فوري وشفاف، وإطلاق صندوق عربي لدعم أبناء شعبنا ودعم المشاريع التنموية بعيداً عن التحكم الإسرائيلي، وتعزيز الحضور الفلسطيني دولياً، أما على صعيد المنطقة فباستطاعة الدول العربية بناء مشاريع أمنية واقتصادية اقليمية وإطلاق مبادرات اقتصادية عربية مشتركة كالربط الكهربائي والسوق الرقمية العربية، مما يقلل من فرص دمج إسرائيل في المنطقة.

كل ذلك يستوجب القفز على الانقسامات والمصالح الضيقة، والانتقال من مرحلة التردد وانتظار ما يحمله القدر، الى مرحلة المواجهة الذكية والفعل والإنجاز.

يشهد العالم في العقود الأخيرة إعادة هندسة للمبادئ العامة الحاكمة للعلاقات الدولية، لا سيما بعد الزلزال الكبير المتمثل بانهيار الاتحاد السوفياتي والمنظومة الاشتراكية، والذي كان له انعكاساته على خارطة النفوذ الجيوسياسية، وعلى مفاهيم الحق والعدالة وعلى مجمل الآليات والنظم والقوانين الدولية المنظمة للتوازنات والممسكة بخيوط الاستقرار والأمن الاقليمي والدولي. ومع تصاعد الهيمنة الأمريكية وصعود اليمين واليمين المتطرف إلى سدة الحكم في الكثير من الدول صاحبة النفوذ، أصبح مصطلح «نشر الديمقراطية» أو «حماية المدنيين والاقليات» مسوغاً كافياً للتدخل العسكري، وبدأ التحول من التركيز على شرعية العدالة وحقوق الإنسان إلى تغليب شرعية القوة والمصالح، حيث أصبحت القوة العسكرية والسياسية والاقتصادية هي المحدد الأساسي للعلاقات الدولية، يتم فيها تهميش القيم الإنسانية والاخلاقية والقانون الدولي كما يتم تغيب دور الأمم المتحدة وكل ما أفرزته من مؤسسات تعنى بالديمقراطية وحقوق الإنسان. وبذلك يتحول الاستقرار الطويل الأمد القائم على التوازنات إلى هشاشة سياسية تنتج صراعات مستمرة تفقد معها المجتمعات ترابطها والدول سيادتها. فشرعية القوة لا تنتج سوى أنظمة هشّة، إذ أنها قد تحسم مرحلة لكنها لا تبني مشروعاً مستداماً، لأن الشرعية المستدامة لا تقوم الا على العدالة والمؤسسات القوية المعبرة عن طموحات شعوبها.

«شرعية القوة مكان قوة الشرعية» نظرية ترامب لعالم جديد ينصب فيه نفسه امبراطوراً، مستغلاً الاختلال الكبير في موازين القوى. فهو يتعامل مع العالم من خلال محاور أساسية، حيث يعتمد على القوة العسكرية والاقتصادية كأدوات لإثبات شرعية الولايات المتحدة وحققها بفرض السياسات، متجاوزاً الأعراف الدولية التقليدية والامم المتحدة ومنظمة التجارة العالمية، فمصالح الولايات المتحدة الأمريكية، بنظرته الترجسية، فوق أي اعتبار، ما يعني أن الشرعية في أي مكان في العالم تستمد من الداخل الأمريكي أولاً، ولذلك قام بتسيخ مبدأ «الصفقات لا المبادئ» من خلال التعامل مع العلاقات الدولية بمنطق الصفقات التجارية والاتفاقيات الثنائية لا بمنطق القيم أو التحالفات الطويلة الأمد. ولتعبيد الطريق أمام رؤيته عمد إلى الانسحاب من معظم الاتفاقيات والمنظمات الدولية باعتبار أن القوة هي مصدر الشرعية.

أما بالنسبة للعالم العربي، فقد اتسمت سياسة ترامب بالبراغماتية القائمة على الصفقات والضغط. فهو يركز على تحقيق مكاسب مالية من دول الخليج، في الوقت الذي يمارس فيه الضغط على السعودية لدفعها نحو التطبيع مع إسرائيل بالتزامن مع تقديمه كل أشكال الدعم لدولة الاحتلال في حربها على شعبنا الفلسطيني، ما خلق بيئة أكثر هشاشة دفعت دولاً في الإقليم والمنطقة كتركيا وآخرين غيرها الى التفكير بمراجعة الحسابات وتعزيز علاقاتهم مع أطراف أخرى كالصين وروسيا في إطار توازن يحافظ على الدور والموقع، سيما وان التحولات في المنطقة تجري بشكل متسارع، ودولة الاحتلال تستغلها للتدخل والتغول في الجسد العربي باعتبارها فرصة لتحقيق أهدافها الاستراتيجية بالتوسع والهيمنة على المنطقة بأكملها وإقامة إسرائيل الكبرى والتحكم بما حولها. حيث كان منح ترامب إسرائيل غطاء كاملاً في قرارات مصرية مثل الاعتراف بالقدس عاصمة لكيانها ونقل السفارة الأمريكية إليها، في تعزيز لشرعية القوة وتغيب كامل للقانون الدولي، والضغط على بعض الدول

بلطجة أمريكية ضد فنزويلا: المستهدف هو العالم!

بقلم: خليل حمد

الألفية الحالية. «عقوبات» ساهمت بشكل كبير في تراجع تصدير النفط الفنزويلي من نحو 3.2 مليون برميل يومياً أواخر تسعينيات القرن الماضي، إلى أقل من 800 ألف يومياً في السنوات الأخيرة. هذا لا ينفي طبعاً الفساد الذي استشرى في البلاد على خلفية الحصار والإفقار اللذين مارستهما واشنطن على أحد أبرز خصومها في أمريكا اللاتينية، والسبب الأخير ثلّم عليه الحكومات الفنزويلية المتعاقبة التي وقعت في مقتل كل الأنظمة السياسية التي تعادي الغرب الإمبريالي.

خلف الصورة «البراقة» التي يريد ترامب أن يظهر بها كرئيس أقوى جيش في العالم، ثمة انتقادات واسعة في الداخل الأمريكي، وعلى مستوى العالم. مع عدم إنكار موافقة الجمهوريين المعلنة على العملية، إلا أن «مخالفة المسار الدستوري» هي أبرز الانتقادات الداخلية، لكون قرار شن «عملية عسكرية» أو «خوض حرب» يحتاج موافقة الكونغرس الأمريكي، وهو ما لم يحدث في فنزويلا، تماماً كما لم يحدث مرات عديدة أخرى بسبب التباس في الدستور الأمريكي الذي يمنح الكونغرس سلطة قرار الحرب، فيما يمنح الرئيس صلاحية قيادة القوات المسلحة.

لكن وبعيداً عن الدستور الأمريكي، تركزت انتقادات العديد من الأمريكيين على أن العدوان الأمريكي على فنزويلا يخالف وعد ترامب الانتخابي الأساسي: «لا حروب بعد اليوم»، وعليه فإن قاعدة ترامب الأوسع المتمثلة بحركة «ماغا» (اجعل أمريكا عظيمة مجدداً) هي الأوسع اعتراضاً على القرار، وهو ما يعيدنا إلى الشرخ الذي بدأ يظهر واضحاً بين ترامب وناخبيه. شرخ على أهميته إلا أنه قد لا يكون مؤثراً في قرارات الرئيس الذي يدير ولايته الثانية، ولا يمكنه دستورياً الترشح لولاية ثالثة.

دولياً، رحبت أوروبا بحذر بالعملية الأمريكية. إشارات مخالفة القانون الدولي جاءت خجولة وعلى لسان مسؤولين أقل من الطبقة الأولى في السياسة الخارجية الأوروبية. ربما تعتبر أوروبا نفسها محصنة ضد البلطجة الأمريكية، رغم أن معظم دول القارة العجوز استهدفت بالحرب التجارية الأمريكية، ولا تزال تُهان بطرق عديدة من قبل ترامب نفسه. أما رد الفعل الروسي والصيني الذي وإن جاء قاسياً كلامياً، إلا أنه كان دون المستوى الذي يضمن وقف العنجهية الأمريكية، وعليه فإن ترامب مستمر على ما يبدو في ترسيخ نفسه والولايات المتحدة «القوة الأعظم والأوحد» في العالم أجمع.

تهديد الرئيس الأمريكي لكل من كولومبيا وكوبا والمكسيك، ومن ثم إشارته إلى أنه ليس «راضياً تماماً» عن الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، ومطالباته بسرقة جزيرة غرينلاند من الدانمارك. إشارات تقول بوضوح إن ترامب دشّن عصراً جديداً في الأعراف الدولية لا مكان فيه للقوانين والمواثيق ولا حرمة فيه لأحد. «المنزعجون» لأمريكا في العالم كثيرون، وربما على كل من يضع نفسه في هذه الخانة أن يتحسس رأسه جيداً، ويبدأ بالعمل الجدي لتحسين جبهته بالاستفادة من دروس سواه. داخلياً بمحاربة الفساد وتعزيز قواعده الشعبية، وهو الأهم، وخارجياً بتوضيح دور حلفائه ومقدار الاعتماد عليهم. لا رؤوس كبيرة أو صغيرة منطلق العصر الأمريكي القادم، فإما أن يتحد شرفاء العالم لوضع حد لجنون العظمة القادم من بلاد «العصام»، وإما أن شكل العالم الذي نعرفه سيتغير نحو الأسوأ بالتأكيد، وربما سريعاً جداً.

لم يكشف الأمريكي عن وجهه القبيح في اليوم الثالث من العام الجديد 2026، فوجه الإدارات الأمريكية المتعاقبة قبيحاً دوماً لمن يعرف كيف يقرأ السياسة العالمية التي أرست فيها واشنطن على مدار عقود منطق البلطجة العسكرية و«الغاية السينة التي تبرر الوسيلة القذرة».

اختطفت قوات أمريكية من مجموعة «دلتا» الرئيس الفنزويلي نيكولاس مادورو وزوجته من القصر الرئاسي في كاراكاس، واقتادتهما بطريقة مهينة للمجتمع الدولي إلى بارجة أمريكية ثم إلى مدينة نيويورك لتتم «محاكمته» بناء على دعوى جنائية مرفوعة بحقه بتهمة مزعومة هي «تجارة المخدرات».

في المفارقات التي يُمكن أن تُقرأ منذ بداية توارد المعلومات أن الاقتياد المهين باتجاه نيويورك، المدينة التي تحتضن مقر الأمم المتحدة! نفس المنظمة الدولية التي أهيئت وتم استهدافها بضرب مبادئها وقانونها عرض الحائط يوم انتهكت قوات واشنطن سيادة دولة عضو في المنظمة الدولية واختطفت رئيسها من عقر عاصمتها، وكادت أن تعرض البلاد للفوضى المطلقة، لولا أن المؤسسات في الدولة الفنزويلية تماسكت وتصرفت وفق الدستور لضبط الأوضاع ريثما تتضح مآلات الأمور.

أبرز الدلائل على أن واشنطن لم «تحل مشكلتها في فنزويلا» هي تصريحات متواترة للرئيس الأمريكي دونالد ترامب عن الأوضاع في الجمهورية البوليفارية. ثلاثة مصادر مطلعة قالت إن إدارة ترامب وضعت وزير الداخلية الفنزويلي ديوسدادو كابيلو على رأس قائمة أهدافها في حال لم يساعد الرئيسة المؤقتة ديلسي رودريغيز في تلبية مطالب الولايات المتحدة. الوزير الذي قررت واشنطن «الاعتماد عليه» في مرحلة ما بعد مادورو ليس «موثوقاً» بالنسبة للولايات المتحدة. الأمر نفسه ينطبق على وزير الدفاع الفنزويلي فلاديمير بادرينو لوبيز. التصريح الأحدث المتعلق برودريغيز نفسها يقول الكثير.

ترامب صرّح لشبكة «إن بي سي نيوز» أنه لا يستبعد شن عملية عسكرية ثانية في فنزويلا في حال «توقفت» رودريغيز عن التعاون مع الولايات المتحدة! الولاء المطلق للحاشية في فنزويلا ليس مضموناً بالنسبة لترامب وإدارته، مع الإشارة إلى أن الرئيسة المؤقتة تنفي أي اتصالات لها مع إدارة ترامب.

التعاون مع واشنطن لا يتطرق أبداً إلى ذريعة «المخدرات» التي كانت شماعة البلطجة الأمريكية. يطالب ترامب الحكومة الفنزويلية الجديدة بـ 50 مليون برميل من النفط الفنزويلي عالي الجودة، ويقول إن العائدات ستكون تحت إدارته بصفته رئيساً. يكشف ترامب بسهولة عن أهدافه الحقيقية من عدوانه على فنزويلا التي تمتلك أكبر احتياطي نفطي خام في العالم بتقديرات تصل إلى نحو 303.2 مليار برميل، متفوقة على المملكة العربية السعودية.

النفط هو كلمة السر إذا. ترامب انتقد سلفه الأسبق جورج دبليو بوش الذي غزا العراق وقتل أكثر من مليون عراقي عربي، لأنه لم يحتفظ بالنفط فقط! ووعده أن الأمر مختلف هذه المرة لأنه «سيحتفظ» بنفط فنزويلا. هو نفسه النفط الذي فرضت عليه واشنطن «عقوباتها» غير الشرعية (وهي ليست شرطياً ليعاقب العالم)، بعد أن أممه الرئيس الفنزويلي الراحل هوغو تشافيز في أواسط العقد الأول من

«بن غفير» يحول النداء للصلاة إلى جبهة مواجهة جديدة

وسط رفض فلسطيني.. الاحتلال يحاول إسكات المساجد
وتقييد حق العبادة بـ«قانون منع رفع الأذان» التمهيدي

تقرير - نائل موسى

شخصية واضحة على الجبهة المشغلة، ويعزز بشكل كبير صلاحيات الإنفاذ والعقوبة». ويتضمن مشروع القانون كذلك «آلية مخصصة لإعادة توجيه أموال الغرامات لمشاريع عامة».

وفي شرح مشروع القانون، يزعم الحزب العنصري أن «الضجيج يُعدّ مضرّة صحية»، وأنه «رغم حملات إنفاذ نُفذت في السابق، لا يوجد اليوم قانون يوفر أدوات كافية للتعامل مع هذه الظاهرة».

ويسعى المقترح إلى «تنظيم واضح يشمل حظرًا افتراضيًا، وتمريخًا صريحًا، وتعيين مسؤول عن التشغيل، وفرض غرامات كبيرة»، بزعم «إعادة الهدوء وجودة الحياة للسكان عبر إنفاذ فعال وواضح».

ويصف «عوتسما يهوديت» مبادرة التشريعية ضد رفع الأذان بأنها «تغيير دراماتيكي في آليات الإنفاذ» والملاحقة القانونية المتعلقة بـ«الضجيج الصادر عن المساجد».

وأوضح ان فوغل، بادر إلى تقديم اقتراح قانون لمنع ما وُصف بـ«الضجيج غير المعقول للمؤذن»، في إطار السياسة التي يقودها بن غفير.

وينصّ المقترح على أنه «لن تُقام ولن تُشغّل أي منظومة مكبرات صوت في مسجد دون الحصول على تصريح»، على أن يُمنح التصريح بعد فحص جملة معايير، من بينها قوة الصوت، ووسائل الحد منه، وموقع المسجد، وقربه من مناطق سكنية، وتأثير الصوت على السكان.

وبحسب المقترح، يحقّ لشرطي، في حال خرق الشروط، «المطالبة بوقف فوري للتشغيل»، وإذا استمر الخرق، «مصادرة منظومة مكبرات الصوت».

كما حدّد مشروع القانون غرامات مالية بذريعة «الردع»، سُحّل إلى «صندوق المصادرة».

وقال بن غفير: «في أماكن كثيرة، ضجيج المؤذن هو ضجيج غير معقول يمسّ بجودة الحياة وصحة السكان. هذه ظاهرة لا يمكن القبول بها. شرطة إسرائيل ستعمل بحزم على الإنفاذ، واقتراح القانون يمنحها الأدوات التي كانت تفتقر إليها».

من جانبه، قال فوغل: «المؤذن بشدّة صوت غير اعتيادية ليس مسألة دينية، بل مسّ بصحة الجمهور وجودة حياته. لا يمكن أن يستمر السكان في المعاناة من خروقات قانونية منهجية. لذلك قدّمت اقتراح القانون، من أجل إتاحة معالجة حادّة، واضحة وحازمة لهذه الظاهرة».

وكان استدعى بن غفير، قادة ألوية الشرطة في جلسة خاصة عقدت قبل ذلك في مكتبه، وطالبهم باتخاذ إجراءات صارمة ضد الضجيج الناجم عن رفع صوت المؤذن في المساجد بالبلدات العربية والمدن الساحلية.

وخلال الاجتماع، وبخ بن غفير قادة الشرطة على ما اعتبره تقصيرا في التعامل مع هذه القضية، مؤكدا لهم: «لقد عينتكم لتطبيق سياسي». جاء ذلك بحضور قادة اللجان وسكرتيره الأمني

يواصل حزب «عوتسما يهوديت» «القوة اليهودية» اليميني العنصري، بزعمه وزير الأمن القومي الإسرائيلي المستوطن المتطرف، إيتمار بن غفير، الدفع بمشروع قانون لتقييد رفع الأذان لمساجد الأراضي المحتلة عام 48، في خطوة أثارت جدلاً واسعاً، واعتُبرت امتداداً لسياسات استهداف الحيز الديني والثقافي الفلسطيني.

ويعمل بن غفير، بالتعاون مع رئيس لجنة الأمن القومي في الكنيست، النائب تسفيكا فوغل، على صياغة مشروع قانون يقوم على مبدأ «حظر رفع الأذان كقاعدة عامة، والتصريح كاستثناء»، بما يمنع استخدام مكبرات الصوت في المساجد قبل الحصول على تصريح خاص.

ويتزامن مشروع القانون مع مصادقة سلطات الاحتلال على سحب صلاحيات إدارة الحرم الإبراهيمي الشريف من بلدية الخليل، ونقلها إلى «الإدارة المدنية التابعة لجيش الاحتلال»، وتصعيد الاقتحامات النوعية للمسجد الأقصى المبارك بالقدس المحتلة.

وأيضاً، القاء جيش الاحتلال منشورات تحمل تهديداً بضرورة خفض صوت الأذان الصادر من مساجد شرق قلقيلية، بزعم أنه يسبب «إزعاجاً» للمستوطنات في محاولة في مسعى لإسكات المآذن في القرى الفلسطينية المحاذية للمستوطنات. مثل «رأس عطية» و«حبلّة» و«عزبة سلمان» عبر إجراءات وصلت حد مصادرة مكبرات الصوت وتهديد الأئمة بالاعتقال.

ويشترط المقترح إخضاع طلبات التصريح برفع الأذان عبر مكبرات الصوت لمعايير مشددة، من بينها مستوى الصوت، ووسائل الحد من شدته، وموقع المسجد وقربه من مناطق سكنية، إضافة إلى تقدير ما تسميه الجهات المختصة «تأثير الصوت على السكان».

ويمنح مشروع القانون شرطة الاحتلال صلاحيات واسعة للتدخل الفوري، إذ يتيح لأي شرطي المطالبة بوقف تشغيل مكبرات الصوت عند الاشتباه بخرق الشروط، وفي حال استمرار المخالفة، يمكن مصادرة منظومة الصوت بالكامل. ويفرض المشروع غرامات مالية باهظة، تصل إلى 15 ألف دولار في حال تشغيل المكبرات من دون تصريح، ونحو 3100 دولار عند مخالفة شروط التصريح الممنوح.

ومشروع القانون الجديد يختلف عن مشاريع قوانين سابقة تستهدف الأذان، كانت تقتصر على تقييد ساعات تشغيل مكبرات الصوت وتتيح استثناءات مع إنفاذ محدود.

ففي مارس/آذار 2017، صدق الكنيست بالقراءة التمهيدية على مشروع قانون مماثل قدّمه اليمين المتطرف لحظر الأذان خلال ساعات الليل في مساجد القدس المحتلة والبلدات العربية داخل «الخط الأخضر»، إلا أنه لم يُقرّ نهائياً آنذاك، عقب احتجاجات واسعة في المدن والبلدات العربية.

وبحسب معديه، فإن المشروع الحالي «يقيم آلية ترخيص ورقابة منظمة، ويفرض مسؤولية

وباتت ذريعة «منع الضوضاء» مدخلا جديداً يتيح لجيش الاحتلال التدخل في صلب الشعائر الدينية، وتضع التجمعات الفلسطينية أمام المواجهة التي تفضي إلى مصادرة الممتلكات والاعتقال، أو الاضطرار لتبني سياسة «سحب الذرائع».

ويعتبر مدير مركز حريات حلمي الأعرج، ما يجري «تدخلا سافرا في الشؤون الداخلية للفلسطينيين وفي حياتهم، ومساسا خطيرا بالحق في العبادة وممارسة الشعائر الدينية» ضمن «كنم وخنق حرية الرأي والتعبير؛ يمنع المسلمون من التعبير عما يجول في خاطرهم خلال خطب الجمعة والأعياد والمناسبات الدينية».

ويتناقض «المساس بالحق في العبادة» مع الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، ومع أبسط مبادئ حقوق الإنسان الوضعية والدينية التي تكفل لكل سكان الأرض ممارسة شعائرهم بحرية.

ويقول الأعرج أن «تضييق الخناق مساس خطير بقيم وشعائر حساسة جدا تخص المسلمين. وهذا النهج ينسحب على كافة ممارسات الاحتلال من تقييد حرية الحركة والتنقل، وملاحقة الآراء في مواقع التواصل الاجتماعي؛ فالكل معرض للملاحقة والاعتقال والغرامة والمحاسبة، حيثما وجد الفلسطيني، حتى داخل الخط الأخضر».

ويشير الأعرج إلى تبني سلطات الاحتلال في القرى الفلسطينية الملائمة للمستوطنات استراتيجية متدرجة في خلق الذرائع لفرض الهيمنة؛ محذرا من أن هذا الإجراء الذي يحرم ملايين البشر من ممارسة شعائرهم الدينية، قد يتطور لمنع التكبير، وخطب الجمعة والأعياد والمناسبات الدينية.

وأردف «إذا وصل الحد بهذا الاحتلال إلى كبت حق الفلسطيني في ممارسة شعائره الدينية، فهذا يعني أنه سيدخل بكل شيء، وسيكبت حرية الرأي والتعبير إلى مدى غير مسبوق»، وسيطرة كاملة على حياة الفلسطينيين، ومساسا بحقوقهم المدنية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية، وبجوهر حريتهم وحقوقهم في تقرير المصير.

رفض مجلس الإنقاذ الأعلى مشروع القانون الذي يستهدف رفع الأذان في المساجد، وقال إن إجراءات الاحتلال تستهدف المساجد بعامة والمسجدين الأقصى المبارك والإبراهيمي الشريف بخاصة، وهي جريمة جديدة تأتي ضمن سياسة التعسف والقمع الإسرائيلي والتدخل في شؤون العبادة، والاعتداء على الشعائر الدينية في الأراضي الفلسطينية بأكملها، وتضاف إلى سلسلة الجرائم التي تقوم بها سلطات الاحتلال والمستوطنون المتطرفون بحق المقدسات الإسلامية، وعردة قطاعان المستوطنين في المحافظات كافة، حيث يقومون بإحراق المساجد وتدنيسها.

وأشار إلى الاعتداء على منازل المواطنين الأمنيين وتدمير ممتلكاتهم، مؤكداً على أن نداء (الله أكبر) الذي تصدح به مآذن المساجد لن يُسكت مهما حاولت سلطات الاحتلال فرض الغرامات والعقوبات؛ لأنه مرتبط بالعقيدة والإيمان، وهو من العبادات والشعائر الإسلامية المتوارثة، وليس كما يصوره الاحتلال على أنه نداء إزعاج، مضيفاً: إن تفكير سلطات الاحتلال شاذ وعقيم، ويأتي في محاولة عدوانية لطمس التاريخ الإسلامي، وإصباح الطابع التهودي المزور في المنطقة، محذراً من إشعال حرب دينية في المنطقة برمتها. وطالب المجلس المجتمع الدولي دولاً وحكومات وهيئات ومنظمات متخصصة بضرورة التدخل لوقف هذه الاعتداءات على المساجد في الأراضي الفلسطينية بأكملها، ومنع السلطات الإسرائيلية من التدخل في عبادات المسلمين وشعائرهم؛ لأنها حق للمسلمين في فلسطين وشتى بقاع الأرض، واصفاً مشروع القانون بالعنصري، ومخالفاً للقوانين والأعراف والشرائع السماوية.

فهل يحول بن غفير وحكومة المستوطنين والتطرف بقيادة نتنياهو الأذان من مجرد نداء للصلاة، إلى جبهة مواجهة جديدة بين الفلسطينيين والاحتلال الإسرائيلي؟!

سامي ماريانو، ولكن دون حضور المفتش العام للشرطة داني ليفي.

وصف بن غفير الضجيج بأنه ظاهرة يجب التعامل معها، وطالب الشرطة بالرد على شكاوى السكان اليهود من رفع صوت المساجد.

وأشاد بقائد المنطقة الوسطى، يائير هزروني، الذي بدأ بفرض غرامات مالية مرتفعة على المساجد، معبرا عن استيائه من عدم كفاية الإجراءات المتخذة حتى الآن.

وتتعارض تعليمات بن غفير حتى مع وثيقة المبادئ التي وقعها مع المستشارة القانونية لحكومة الاحتلال، غالي بهاراف ميارا، والتي تنص بوضوح على أن الوزير «لن يصدر تعليمات أو يتدخل بأي شكل في اتخاذ القرارات التشغيلية والسلطات التقديرية للشرطة، بما في ذلك إصدار التعليمات أو التأثير عليها بشكل غير مباشر».

وقالت مصادر في الشرطة إن ضباطا عبروا عن قلقهم من أن الإلحاح على فرض غرامات على المساجد قد يؤدي إلى تصاعد التوتر والانفجار في البلدات العربية.

كما أن عقد الاجتماع دون حضور مفوض الشرطة، الذي من غير المعتاد أن يستثنى من مثل هذه المناقشات الحساسة، يعكس حالة توتر كبيرة بين بن غفير والمفوض،

وزعم مكتب بن غفير إن الاجتماع جاء متابعاً لسؤال من عضو في الكنيست اتهم الشرطة بالتقصير في إنفاذ القانون بشأن الضوضاء الصادرة من المساجد، وأن من واجب الوزير التحقيق في هذه الادعاءات ومطالبة الشرطة بالامتثال للقانون.

ويأتي مشروع القانون المطروح في سياق سياسة عنصرية ممنهجة تستهدف فلسطينيي الأراضي المحتلة عام 48، ضمن مشروع متطرف يسعى لتكريس السيطرة الأمنية على المجال العام الفلسطيني.

والمشروع المقترح ليس جديداً في أهدافه، فقد الاحتلال رفع الأذان 53 وقتاً في الحرم الإبراهيمي، الشهر الماضي.

وقالت وزارة الأوقاف والشؤون الدينية الفلسطينية، إن الاحتلال ومستوطنيه صعدوا من اعتداءاتهم على المسجد من خلال 27 اقتحاماً، وان الدعوات تصاعدت خلال الفترة الماضية، لتنفيذ اقتحامات متواصلة بالعيد، ومحاولات لإقامة طقوس إشعال الشموع داخل باحات الأقصى بحماية قوات الاحتلال. محذرة من طبيعة الاعتداءات التي أصبحت تمارس بشكل يومي كالوجود الملحمي، والنفخ بالبوق، وارتداء ثياب الصلاة في إظهار واضح لممارستهم العبادية، وصلواتهم التلمودية الجماعية.

وأشارت إلى أنه منذ آب/أغسطس الماضي يتفاخر المستوطنون بصلواتهم وسجودهم الملحمي، وبشكل جماعي وعلني في الأقصى، كما أصبحت المنطقة الشرقية للأقصى بالقرب من مصلى باب «الرحمة» الوجهة الرئيسية لصلوات المستوطنين.

قالت وزارة الأوقاف، إن الاحتلال منع رفع الأذان بالحرم الإبراهيمي 53 وقتاً، وسمعت أصوات حفلات صاخبة داخل القسم المغتصب، ومنع موظفين من دخول الحرم دون مربر، واستمر الإغلاق اليومي المتكرر لبوابة السوق. وتواجد مستوطنون مسلحون على الباب الشرقي للحرم، وأقاموا حفلات صاخبة في محيطه ومنع رفع أذان وأقاموا حفلات موسيقية صاخبة واستفزازية.

ويرفض الأهالي والخبراء والمؤسسات الحقوقية اعتبار هذه الخطوات إجراءات إدارية أو عسكرية، بل مقدمة خطيرة لإسكات الشعائر الدينية، وتندرج ضمن مخططات أوسع لفرض السيادة الكاملة على الحيز الفلسطيني، صوتاً وأرضاً. وفق سياسة ممنهجة وسوابق ممتدة، وخطوة تهويدية خطيرة تستهدف من خلالها حكومة الاحتلال المساجد والهوية العربية والإسلامية وحق الشعب الفلسطيني للمحاولات «المحمومة» لفرض السيطرة على الأرض والمقدسات، كما ويشكل القرار «تحدياً صارخاً» لقرارات منظمة «اليونسكو» وباقي القرارات الأممية والدولية

فنزويلا في عين العاصفة: الاشتراكية بين اختبار القوة ومعركة البقاء

بقلم: محمد علوش

الشعوب وحققها في إدارة مواردها وتحديد مسارها التنموي بعيداً عن الإملاءات الخارجية. وفي خضم هذا المشهد المعقد، تأتي مرحلة السلطة الانتقالية في فنزويلا، بقيادة نائبة الرئيس، بوصفها اختباراً تاريخياً لنضج التجربة الاشتراكية وقدرتها على الاستمرار خارج منطق الشخصية والارتكاز على الفرد، فالمعركة لم تنته باختطاف مادورو، بل دخلت طوراً أكثر تعقيداً، ستتكشف فيه محاولات التفكيك من الداخل، واستثمار أي ارتباك سياسي أو مؤسسي، وهنا تصبح وحدة الجبهة الداخلية مسألة وجودية، لا تفصيلاً سياسياً، ويغدو الحفاظ على تماسك مؤسسات الدولة، وربطها بالمشروع الوطني بالأشخاص، شرطاً أساسياً لحماية المسار الاشتراكي.

إن حماية الاشتراكية في هذه اللحظة الحرجة لا تعني فقط الدفاع عن سياسات اجتماعية أو برامج دعم، بل حماية القرار الوطني المستقل، وتعميق المشاركة الشعبية في صنع القرار، ورفع منسوب الوعي بأن ما يجري هو صراع على مستقبل البلاد، لا مجرد أزمة سياسية عابرة، كما تعني إعادة التأكيد على الدور الوطني للجيش، بوصفه جيشاً منازحاً للشعب والسيادة، لا أداة قابلة للاختراق أو المساومة، ولا ساحة مفتوحة للضغوط الخارجية.

ولا يقلُّ البعد الإعلامي والثقافي أهمية عن الأبعاد السياسية والعسكرية، فالإمبريالية لا تخوض حروبها بالدبابات وحدها، بل تشن معارك وعي ممنهجة، تسعى من خلالها إلى تشويه الضحية، وتجريم المقاومة، وإعادة تعريف العدوان بوصفه «تدخلًا إنسانياً» أو «حماية للديمقراطية»، ومن هنا، تبرز الحاجة إلى خطاب إعلامي ثوري قادر على تفكيك السرديات المهيمنة، وفضح تناقضاتها، وربط الجماهير بحقيقة الصراع بعيداً عن التضليل والتزييف.

وفي العمق، يفرض هذا الحدث درساً قاسياً لكنه ضروري: لا مشروع اشتراكي قابل للحياة إن لم يتحول إلى مشروع مؤسسي جماعي، تتوزع فيه القيادة، ويتجذر في وعي الجماهير، ويغدو جزءاً من الثقافة السياسية اليومية، فالأفراد، مهما بلغت رمزيتهم، يمكن استهدافهم أو تغييبهم، أما المشاريع المتجذرة في المجتمع، فهي الأصعب كسراً والأطول عمراً.

إن ما جرى في فنزويلا يتجاوز حدودها الجغرافية ليصبح قضية كل القوى الساعية إلى عالم متعدد الأقطاب، أكثر عدالة، وأقل خضوعاً لهيمنة رأس المال المعولم، فالدفاع عن الاشتراكية الفنزويلية اليوم هو دفاع عن حق الشعوب في أن تختار طريقها، وعن فكرة أن بديلاً عن الرأسمالية المتوحشة ما زال ممكناً، رغم كل محاولات القمع والإخضاع.

إنَّ الحدث الفنزويلي يضعنا أمام مفترق تاريخي حاسم: إما يسار عالمي قادر على استخلاص الدروس، وبناء استراتيجيات مواجهة حقيقية تستند إلى التنظيم، والقوة الشعبية، والتحالفات الصلبة، أو يسار يكتفي بدور المراقب، يفاجأ في كل مرة، ولا يتجاوز رد فعله إصدار بيانات الإدانة، وفنزويلا، وهي تجتاز واحدة من أخطر لحظاتها التاريخية، تؤكد مرة أخرى أن الاشتراكية ليست طريقاً معبداً، بل مسار صراع مفتوح، لا يحمى إلا بالوعي، والتنظيم، والاستعداد الدائم للمواجهة.

لم يكن الحدث الفنزويلي، المتمثل في اختطاف الرئيس نيكولاس مادورو من قبل الجيش الأمريكي، مجرد تطور صادم في سياق الصراع السياسي الدولي، بل شكّل لحظة كاشفة بما تحمله الكلمة من معنى؛ لحظة أسقطت دفعة واحدة أوهاماً طالما جرى الترويج لها حول ما يسمّى «النظام الدولي القائم على القواعد»، وحياد القانون الدولي، وقدسية سيادة الدول، فما جرى لم يكن انتهاكاً عابراً أو سلوكاً استثنائياً، بل جريمة كبرى هزّت ضمير العالم، وأعدت طرح السؤال الجوهرى الذي حاولت القوى المهيمنة طمسها طويلاً: من يحكم هذا العالم فعلاً.. ومن يملك حق تقرير مصير الشعوب؟

إن استهداف نيكولاس مادورو لا يمكن فهمه أو تفكيكه بمعزل عن استهداف التجربة الاشتراكية الفنزويلية ذاتها، فالرجل، في جوهره، ليس سوى عنوان سياسي لمشروع وطني اجتماعي حاول، رغم الحصار الخانق، والعقوبات القاسية، والتأمر المستمر، أن يثبت إمكانية بناء نموذج مستقل عن الإرادة الإمبريالية؛ نموذج يضع الثروة الوطنية في خدمة الأغلبية الشعبية، ويصرّ على السيادة السياسية والاقتصادية بوصفها شرطاً لا غنى عنه لأي عدالة اجتماعية حقيقية، لذلك، لم يكن الهدف شخص الرئيس، بل كسر إرادة دولة، وضرب فكرة، وتوجيه رسالة دموية لكل من يفكر بالخروج عن بيت الطاعة الإمبريالي، أو يجرؤ على تحدي منطق النهب العالمي.

لقد كشف هذا الحدث، بوضوح لا لبس فيه، أن الإمبريالية لا تعترف لا بالانتخابات، ولا بإرادة الشعوب، ولا بأبسط الأعراف التي طالما تغطت بها في خطابها الدعائي، فالسيادة الوطنية، في قاموس القوة، ليست حقاً ثابتاً، بل امتيازاً مشروطاً بالطاعة والانصياع، وحين تتحول الاشتراكية من خطاب سياسي إلى ممارسة فعلية، ومن برنامج انتخابي إلى سياسات تمسّ مصالح رأس المال العالمي، تصبح الدولة المعنية ساحة لكل أشكال العدوان، من الحصار الاقتصادي والتجويع المنهجي، إلى الحرب الإعلامية، وصولاً إلى التدخل العسكري المباشر تحت ذرائع واهية.

الأخطر في هذا المشهد ليس الجريمة ذاتها فحسب، بل الصمت الدولي المريب الذي رافقها، أو الاكتفاء ببيانات خجولة لا ترقى إلى مستوى الحدث وخطورته، فهذا الصمت لا يعكس عجزاً بقدر ما يعكس طبيعة النظام الدولي ذاته، بوصفه نظاماً مختلاً وانتقائياً، يفعل فيه القانون ضد الدول الضعيفة، ويعطل بالكامل حين يكون المنتهك قوة كبرى، وهو ما يفرض على قوى اليسار والتحرر في العالم مراجعة عميقة وجذرية لرهاناتها، والتخلي عن أي أوهاام تتعلق بإمكانية حماية المشاريع التقدمية عبر المؤسسات الدولية وحدها، دون امتلاك عناصر القوة الذاتية، السياسية والشعبية والتنظيمية.

وفي هذا السياق، يكتسب الصراع بعده الطبقي الدولي الواضح، فما جرى في فنزويلا يؤكد أن المواجهة لم تعد محصورة داخل حدود الدول، بل باتت صراعاً بين مشروعين عالميين متناقضين: مشروع رأسمالي معولم يسعى إلى تكريس عالم أحادي القطب، تتحكم فيه الشركات العابرة للقوميات، وتختزل فيه الدول إلى أدوات تنفيذ، ومشروع تحرري يدافع عن سيادة

كيف تسخر إسرائيل السرديات الكاذبة للدفاع عن نفسها؟

بقلم: عائدة عم علي

لسردية «أمن إسرائيل» ومفهوم أن «إسرائيل ديمقراطية محاصرة» وفي قمع أي خطاب نقدي ودعم الحروب الإسرائيلية وتبريرها أخلاقياً واستراتيجياً، وربط المقاومة بـ «الإرهاب العالمي». بالتالي تنتج خطاباً منحازاً ومضلاً. هذه المنظومة لا تكتفي بترويج السردية، بل تعمل على إعادة إنتاجها باستمرار، إذ لا يمكن فصلها عن منظومة نفوذ متكاملة بما يضمن تدفق الدعم العسكري والسياسي، ويؤمن غطاءً دولياً للعدوان وتغييب السياق التاريخي للاحتلال، فيما يُصوّر الضحية دائماً كجَلَد والمقاوم كإرهابي. ولا تغفل دور الاعلام ووسائل التواصل الاجتماعي وشركات العلاقات العامة والجيش الإلكتروني الصهيونية «الهايسبارا» وقلب الاستراتيجية الإعلامية والتواطؤ الغربي وتاريخية الصراع بوصفه مشروعاً استعمارياً مدعوماً غربياً. لتصدير صورة إيجابية عن «إسرائيل»، إضافة للمؤسسات الغربية المنحازة مثل «فوكس نيوز» و«نيويورك تايمز» و«واشنطن بوست» الذين أدوا أدواراً تسيقية ومركزية كأدوات استخدمها الاحتلال في تبييض وتلميع صورة الكيان الغاصب واحتواء آثار المجازر المرتكبة من قبل الصهاينة إعلامياً.

السرديات الكاذبة وكتيحية واضحة ليست فقط تضليل الرأي العام العالمي، بل ارتفاع مستوى تمادي جيش الاحتلال في الاجرام والقتل الجماعي، من خلال تدمير ممنهج للبنى التحتية والمدن والأحياء واستباحة دماء المدنيين تحت ذرائع أمنية زائفة كما جرى ويجري اليوم في فلسطين وغيرها من الدول، وكلما نجحت الرواية الكاذبة في كسب تعاطف أو صمت دولي، ازدادت شهية العدوان، واتسعت دائرة الجرائم، وتعمقت فجوة العدالة.

في هذا الإطار قدم كثير من المفكرين والباحثين الغربيين والعرب أبحاثاً تعمل على نقد ونسف وتكذيب هذه الروايات وفضح الأساطير التأسيسية الصهيونية، وسياسات التطهير العرقي والوطن التاريخي، وتوظيفات المحرقة ومعاداة السامية كسلاح سياسي، وان السردية الصهيونية لم تكن يوماً نتاج سرد تاريخي بريء، بل صُنعت داخل منظومة متكاملة من المال، الإعلام، السياسة، ومراكز النفوذ، واستخدمت كغطاء أيديولوجي وأخلاقي لواحد من أطول مشاريع الاستعمار الاستيطاني في العصر الحديث. وهنا لابد من القول إن معركة اليوم لم تعد عسكرية فقط، بل هي معركة وعي وسردية بامتياز، فالعدو الإسرائيلي يدرك أن السيطرة على الرواية تعني السيطرة على القرار الدولي، وعلى أخلاقيات الصراع، وعلى حدود المسموح والممنوع، ومن هنا تصبح مواجهة الرواية والسردية الكاذبة مسؤولية فكرية وإعلامية وسياسية، تتطلب تفكيك الأكاذيب، وإعادة الاعتبار للحقيقة، وتثبيت السردية الأصيلة لشعوب المنطقة، وفي مقدمتها الشعب الفلسطيني بوصفه صاحب الأرض والحق والتاريخ.

ان تاريخ إسرائيل حافل بانتهاك القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني، وخلال دورات العدوان الاسرائيلي السابقة لم يسأل أي مسؤول اسرائيلي، مع تخاذل وتواطؤ المجتمع الدولي في محاسبة اسرائيل، وعدم تنفيذ توصيات لجان التحقيق التي شكلها مجلس حقوق الانسان الاممي. والتي اعتبرت التحقيقات التي قام بها الجيش الاسرائيلي في شبهات ارتكاب جرائم حرب غير إن الحقيقة تبقى سلاحاً لا غنى عنه، مهما حاولت آلة التضليل دفنها تحت ركام الأكاذيب.

لا يخفى على أحد نشاط حكومة الاحتلال الإسرائيلي المحموم في نشر الروايات والمعلومات والأدوات المضللة عبر الروبوتات والذكاء الاصطناعي والدعاية المغرضة لإهانة الفلسطينيين وزرع الانقسام بين مؤيدي فلسطين وممارسة الضغط على السياسيين لدعم تصرفات إسرائيل، حيث أشار موقع ذا إنترست إلى أن «في قلب حملة الحرب الإعلامية الإسرائيلية مهمة تكتيكية تهدف إلى نزع الصفة الإنسانية عن الفلسطينيين وإغراق الخطاب العام بسيل من الادعاءات الكاذبة التي لا أساس لها من الصحة ولا يمكن التحقق منها. إضافة الى مئات الحسابات المزيفة التي تنتحل صفة الأميركيين على إكس وفيسبوك وإنستغرام لنشر تعليقات مؤيدة لإسرائيل وإزالة أي محتوى يظهر التضامن مع الشعب الفلسطيني مقارنة بالمحتوى الذي يروج للتعنف ضد الفلسطينيين. السردية الصهيونية منذ نشأتها قامت على تزوير مزدوج، تزوير التاريخ عبر إسقاط روايات دينية مؤولة على واقع سياسي حديث، وتحويل الأسطورة إلى «حق سيادي»، وتزوير الجغرافيا عبر إنكار الوجود الفلسطيني والعربي، والتعامل مع الأرض كمساحة فارغة قابلة للاستيطان، ومن ثم فان السردية الصهيونية لم تكن مجرد عنصر ثقافي أو تاريخي في مشروعها الاستيطاني، بل تحوّلت إلى سلاح مركزي لا يقل خطورة عن السلاح العسكري.

إضافة إلى أن الاحتلال أسس على شبكة معقدة من السرديات الملققة، التي أعادت تشكيل التاريخ والجغرافيا والواقع السياسي بما يخدم مشروعه الاحتلالي تحت عناوين براقية مثل «أرض بلا شعب» و«الوطن الموعود» و«العودة التاريخية»، و سرديات وأكاذيب صيغت بعناية ورُوّجت عبر الإعلام والمال والنفوذ السياسي واللوبيات العالمية، وما زالت حتى اليوم تشكل العمود الفقري للسياسة الإسرائيلية في تبرير العدوان وشرعنته، مع ما قام به دعاة الصهاينة أمثال هرتزل مروراً بن غوريون من لعب دوراً محورياً في بناء هذه السردية، مدعومين بالاستعمار الغربي الذي وجد في «إسرائيل» أداة وظيفية لخدمة مصالحه في المنطقة، وهكذا تحوّلت الأكاذيب إلى «حقائق متداولة» في الخطاب الغربي، بفعل التكرار والقوة والهيمنة الإعلامية.

هذا الانحياز المفضوح للرواية الإسرائيلية وترويج ادعائها بعيداً عن القواعد المهنية والأخلاقية ما هو الا تبرير للعدوان المستمر والمجازر وعمليات التدمير المنهجية المواقبة لرواية مسبقة بذريعة «الدفاع عن النفس» و«مكافحة الإرهاب وحماية المدنيين الإسرائيليين». تُضخّ عبر وسائل الإعلام الغربية ومراكز الأبحاث والمنصات الرقمية واستخدام مصطلح معاداة السامية وتحويله إلى أداة ابتزاز وإسكات وسلاح، ويمنح «إسرائيل» حصانة شبه مطلقة من المساءلة الدولية وبالتالي توصل أبواب العدالة، وتُشَلُّ المؤسسات الدولية، ويُقمع الصوت التضامني، بينما يستمرّ القتل والتهمير والتدمير والاحتلال تحت مظلة «الشرعية الأخلاقية المزعومة».

وغة وسائل إعلام كبرى تبني السردية الإسرائيلية أو تتواطأ معها، من خلال لوبيات سياسية ومالية فاعلة في الولايات المتحدة وأوروبا ومراكز أبحاث ومنصات أكاديمية خاصة في الولايات المتحدة مثل «الآبياك» وغيرها من الجماعات ومراكز الأبحاث الأميركية المتصهينة لعبت دوراً خطيراً في التأثير المباشر على الكونغرس والسياسات الخارجية وتمويل الحملات الانتخابية والترويج

كلمة ونص

بقلم: حسني شيلو

الشرعية تكرسها الإرادة الشعبية

تساؤلات وأسئلة كثيرة بحاجة الى اجابة من قبل صانع القرار الفلسطيني، في وقت عصيب ومرحلة حساسة في غاية الصعوبة والمخاطر الوجودية غير المسبوقة التي تتهدد الحاضر والمستقبل، والمشروع الوطني برمته.

اسئلة يطرحها المواطن المطحون من ثلوث الفقر والبطالة وسوء استخدام الوظيفة، والمسحوق من قبل احتلال مجرم كشر عن انيابه ونواياه، ويستهدف السلطة الوطنية الفلسطينية بجملة من الاجراءات على طريق تفكيكها ضمن مخطط الضم وتصفية القضية الفلسطينية في مؤامرة تتخرط فيها أطراف دولية وإقليمية عبر بوابة ما يسمى «الإصلاح» الذي باتت حتى الاستجابة له لا ترضي عجم وغيرهم، انفتحت شهيتهم على اخرها.

اليوم، وبين هذا وذاك يقف المواطن الفلسطيني باحثا عن حلول تسد رمق اطفاله في الضفة، وعن خيمة ورغيف لأطفال جيع في قطاع غزة، وهناك في مخيمات اللجوء والشتات اهلها باحثين عن ابسط الحقوق والكرامة الإنسانية، حلول تتطلب من القيادة وامتخذي القرار جهود أكبر ضمن اولية لتوفير مقومات العيش وتعزز الصمود والقدرة على مواجهة التحديات على الأرض.

ندرك ضغط التوقيت وعدم ملائمة اللحظة وفرضها أولويات غير مطلوبة على الاجندة الوطنية، ا في وقت تواجه السفينة الفلسطينية الامواج العاتية وسط بحر من الاحتياج الملح، لكن هذا لا يلغي او يؤجل السؤال الملح المتمثل في ضرورة تعزيز الصمود وتطوير النظام السياسي وتعزيز شرعيته وفي المقدمة استعادة دور ومكانة منظمة التحرير الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني وحاملة نضاله وحاضنة مشروعه الوطني، شرعية يمنحها الشعب بإرادته الحرة وعبر صناديق الاقتراع.

وكما الحال مع القيادة الفلسطينية، مطلوب من قيادة حركة حماس الافاقة من أحلام تنهش الجسد الفلسطيني وتستغل للتشكيك في شرعية قيادة، تنعشها مخططات تنظيم الاخوان العالمي والاعلان دون موارد اثناء الانقسام المدمر وإعادة قطاع غزة الى حضان الشرعية الوطنية كجزء لا يتجزأ من الدولة الفلسطينية العتيدة واستعادة الوحدة الوطنية باعتبارها رافعة النضال الوطني وطريقه الى الانتصار.

ومع تركز الاحداث المفصلية لم يعيد تفيد لعبة تغمية العيون والهروب الى الامام فالاستحقاقات الوطنية ملحة ولا مهرب منها الا بإنجازها اليوم قبل الغد لتفويت الفرصة على الاحتلال وحلفائه وداعميه من الاقطاب الضاغطة المؤثرة بالاقتراب من نبض المواطن والسعي لتلبية احتجاجاته الاساسية. حيث تغرق الضفة الغربية في عتمة الفقر والبطالة وهجرة الشباب، وارتفاع جنوني بالأسعار، وتغلق البوابات الحديدية، وتقتل احلام الشباب، وتعصف رياح الموت بالعمال من على سلام جدار الفصل العنصري، وتلاحق مليشيات المستوطنين اراضي المواطنين وتصادرها، وبييع الموظفون اثاث بيتوهم وحلي نسائهم، وسط فقاعة بيع الوهم هنا، وإطلاق العنان للخيال بالإعلان عن مزيد من الانتصارات وانجازات وهمية شكلية لا تقدم ولا تؤخر في المعالجة المطلوبة.

الحصار المالي والاقتصادي والضغوط السياسية وما يرافقها مع تصعيد العدوان الشامل ميدانيا تفرض مرحلة تيه تبتعد بنا يوما بعد اخر عن هموم المواطن الفلسطيني وواقعه المعيشي، والمطلوب تكاتف الجهود وتطويرها لكسر الحصار ووقف العدوان واستعادة أموال الشعب الفلسطيني والعمل على تفعيل شبكة الأمان المالي العربية ومطالبة المناحين بتحمل مسؤولياتهم والوفاء بعودهم، والمجتمع الدولي بالزام الاحتلال الإسرائيلي بالقوانين الدولية وبالاتفاقيات والبروتوكولات الموقعة معه وضمان عدم الإفلات من العقاب على جرائمه، كل هذا يتطلب جهدا خارقا لإنجازه، والمهم ان نوفر الشروط والارضية للنهوض به على مختلف الصعد والمحافل والمنابر، وتعزيز النظام السياسي وتطويره، وترسيخ الديمقراطية بمنظور واجندة وطنية ورؤية لا تغالي في التوقعات برفع السقف الى عنان السماء او تنزلها إلى سابع أرض، اذ يبقى المواطن الفلسطيني على الارض وارادته الحرة المدخل الحقيقي للإصلاح والحاضنة الطبيعية الوطنية التي وحدها تمتلك الحق وتعطي الشرعية او تحجبها، وتوفر الحصن والدرع الحامي لها.